



PROVISIONAL

S/PV.2469
31 August 1983

ARABIC

الأمم المتحدة



مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والستين
بعد الألفين والأربعين

المعقدة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ٣١ آب / أغسطس ١٩٨٣ ، الساعة ١١/٠٠

| | |
|---------------------------|---------------------------------------|
| الرئيس : | السيد دى لا بارى دى نانتوى |
| الأعضاء : | اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية |
| | الأردن |
| | باكستان |
| | بولندا |
| | تونس |
| | زائير |
| | زمبابوى |
| (فرنسا) | السيد أوفيسيكوف |
| السيد صلاح | السيد شاه نواز |
| السيد ناتورف | السيد أميفا |
| السيد نفوایلا ميلا كالندا | السيد ماشينفاد زى |

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة من المحضر نفسه .

(١)

| | |
|------------------------|--|
| السيد تشنغ يونغ - تسين | الصين |
| السيد سينكلير | غيانا |
| السيد بسونغ | مالطا |
| سير جون طوسون | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية |
| السيد أكازا غالارد | نيكاراغوا |
| السيد فان دير ستويل | هولندا |
| السيد ليختنستайн | الولايات المتحدة الأمريكية |

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٠

اقرار جدول الأعمال

اقرر جدول الأعمال .

رسالة موجزة في ٢ آب/أغسطس ١٩٨٣ ، ووجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة (S/15902) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : فقط لمقررات استندت في جلسات سابقة بشأن هذا البند ، ادعوا ممثل تشاد الى شغل مقعد على طاولة المجلس ؛ وادعو ممثلي جمهورية ايران الاسلامية وبنن والجط هيرية العربية الديبية وجمهورية الكاميرون المتحدة وساحل العاج والسنغال والسودان والصومال وغينيا وكينيا ولیسیریا ومصر والنیجر الى شغل المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

بناءً على دعوة من الرئيس قام السيد بارطا (تشاد) بشغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس ، وقام السيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الاسلامية) والسيد سوغو (بنن) والسيد بوروبين (الجط هيرية العربية الديبية) والسيد تواو أتنانا (جمهورية الكاميرون المتحدة) والسيد ايسي (ساحل العاج) والسيد سيللا (السنغال) والسيد الفكي (السودان) والسيد مدار (الصومال) والسيد كابا (غينيا) والسيد أوكيو (کینیا) والسيد كوفا (لیسیریا) والسيد خليل (مصر) والسيد أوهاروا (النیجر) بشغل المقاعد المخصصة لهم على جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أحيد أعضاء المجلس عما بأني تلقيت رسالة من ممثل الكونغو يطلب فيها دعوه للاشتراك في مناقشة البند المطرود على جدول أعمال المجلس . ووفقاً للممارسة المتبعة اعتمد ، بموافقة المجلس ، دعوة ذلك الممثل الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت ، وقتاً لأحكام الميثاق ذات الصلة ووفقاً للطارة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . ولعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس قام السيد غايا (الكونفو) بشغل المقعد المخصص له

على جانب قاعة المجلس .

أود أن ألفت نظر أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية : الوثيقة (١٥٩٢٨ / س) ، وهي رسالة مورخة في ١١ آب / أغسطس ١٩٨٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لشاد لدى الأمم المتحدة . والوثيقة (١٥٩٣٥ / س) ، وهي رسالة مورخة في ١٨ آب / أغسطس ١٩٨٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة . والوثيقة (١٥٩٣٦ / س) ، وهي رسالة مورخة في ١٩ آب / أغسطس ١٩٨٣ موجهة إلى الأمين العام ومن القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للكونغو لدى الأمم المتحدة . المتسلك الأول هو ممثل المملكة المتحدة ، وأعطيه الكلمة .

سيير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

حسب فهمي أن هذا الاجتماع قد عقد بناءً على طلب حكومة تشار ، وليس لدى تساؤل بالنسبة لذلك لأنها انقضت أربعة أسابيع منذ تقدمت بطلبها إلى المجلس في بداية آب/أغسطس . لمن أتوقع أن تكون المملكة المتحدة أول المتذكرين في هذه المناسبة . ومع ذلك ، حيث أنه ييد وأن هناك بحث الترد من جانب الآخرين فإني على استعداد لأن أبدأ هذه المناقشة البامة - إذا كان هذا التعبير صحيحاً . إنني شخصياً لا أجده اليوم مناسبة للمجادلات العنيفة ، ولأنزع الكبير ، الذي يشكل المعنى الطبيعي للمناقشة ، إنني أجده اليوم مناسبة للأداء ببعض المبارئ الأساسية ، مع الاشارة بصفة خاصة إلى الحالة المعروضة أمامنا ، الحالة التي وضعتها أمامنا حكومة تشار .

لقد مضت أربعة أسابيع . وخلال هذه الفترة أصبحت أبعاد النزاع أكثر خطورة ،
ووقع المزيد من الاصابات . وبذل أعضاء هذا المجلس جهوداً مطولة لخسنان التوصل إلى
اتفاق بشأن قرار ليشرع مجلس الأمن في اتخاذ إجراء ما . ويسأل وقد بلادى كثيراً لأن هذه
الجهود لم تنجح حتى الآن . وأود اليوم أن أسجل وجهة نظر المملكة المتحدة في أن على

مجلس الأمن إلا يتخلص عن هذه المسألة وادأ فعل هذا ، أود أن أبرز بعض المبادرات التي يرتكز إليها في الوقت الراهن .

لست في حاجة لأن أجبرت تبيان موقف المملكة المتحدة إزاء الفزو الأخير لشطلي تشاد والنزع المستمر في ذلك البلد . إن آراءنا القوية بشأن عدم السماح بالتدخل الخارجي واستخدام القوة آراء معروفة تماماً لدى أعضاء المجلس . ولكنني اعتبر أننا ، بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن ولدينا مسؤوليات تتعدى نطاق المصالح الوطنية ، علينا أن نفكر في الدور الذي يلعبه المجلس في مناسبتين منفصلتين هذا العام فيما يتعلق بالمشاكل الخطرية التي تواجه بلدان يعتبر من أغقر بلدان العالم وأضعفها . إنه لمن الخطير أن نفلل الآثار ، ليس فقط بالنسبة لأطراف هذا النزاع ، بل بالنسبة لفريقيا كلها ، بل في الواقع الأمر بالنسبة لمصداقية مجلس الأمن .

لقد طلبت حكومة تشاد في آذار / مارس مساعدة مجلس الأمن في حل نزاع مع ليبيا أثر على سيادة تشاد وسلامة أراضيها . وكان هذا النزاع لا يزال قائماً منذ مدة طويلة . ولم تنجي الجهود السابقة ليجاد الحل - سواءً عن طريق المفاوضات الثنائية ، أو عن طريق المنظمة الأقليمية المعروفة بها ، بل وعن طريق مجلس الأمن نفسه . وكان لحكومة تشاد الحق في اللجوءلينا مرة أخرى . فمجلس الأمن قائم بالتحديد من أجل مثل هذه الظروف .

لقد تصرف المجلس عند استجابته لنداء تشاد بحذر وتقدير . وشعر البعض أنه كان على مجلس الأمن أن يتندّد موقتاً أكثر تحديداً ، مثلاً ، كان عليه أن ينظر في السبل التي يمكن بها إحلال النزاع إلى محكمة العدل الدولية . وكانوا على صواب ، لكنني اعتقد أن المجلس كان على حق في تلك المرحلة في أن ينتهج مسلكاً حظي بقبول الطرفين وحظي بتأييد جميع أعضاء المجلس . وفي البيان الرئاسي الصادر في ٦ نيسان / أبريل ، في الوثيقة ١5688/S ، والذي قبلته حكومة تشاد باحساس بمسؤولية الدولة وبضبط نفس ، طالبنا تشاد ولبيها بتسوية اختلافهما دون ابطاء لا مبرره ونطريق الوسائل السلمية ؛ وقد حثنا كلا الطرفين على الامتناع عن أية أعمال قد تسبب تفاقم الحالة ؛ وناشدناهما أن يستفيـدا

استفاده كاملاً من الآكياس المتاحة في إطار المنظمة الأفريقية ، بطا في ذلك لجنة المساعي الحميدية التي انشأتها منظمة الوحدة الأفريقية .

وبينما هي علينا أن نواجه بصراحة حقيقة أن نداء مجلس الأمن في نيسان / ابريل لم يلتزم به أحد . إننا نشعر عن حق بالظلم تجاه فاعليتنا كمجلس . لقد انفقنا وقتا وجهدا هذا العام في استعراض جاد للمبادئ العامة التي تحكم اعمالنا . ونحن الآن هنا نواجه مثلاً محدداً . ما الذي حدث منذ نيسان / ابريل ؟ من المؤسف ، ولكن ليس من المفاجئ ، أن الطرفين لم يتوصلا إلى أي شكل من أشكال التسوية الثنائية . ومن المؤسف بالمثل ، أن آمالنا في التوصل إلى حل عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية لم تتحقق حتى الآن . وأنه لم يستحق الشجب الشديد أن مناشدتنا من أجل إيجاد تسوية سلمية وطالبتنا الطرفين إلا متناع عن القيام بأية أعمال قد تسبب بتفاقم الحالة الراهنة تم تحييدهما من قبل أحد الطرفين .

اننا نواجه موقفنا - كما ذكر العديد من المتكلمين السابقين - حدث فيه في الاسابيع الأخيرة تدخل عسكري خارجي واضح ضد حكومة جمهورية تشاد . وهذا أمر لا جدال فيه . وكل أعضاء هذا المجلس يدركون ذلك . وكما كان متوقعاً لقد أنكر الطرف المعنى ذلك ، رغم اتنبي آمل أن يكون هذا مؤشراً للعودة من جديد الى الحكمة . وسيكون من الأمور المشجعة لنا أن نسمع أن منظمة الوحدة الافريقية تتخذ المزيد من الخطوات ، ولكن هذا لا يعفي مجلس الأمن من الحاجة الى البناء على الأساس المتواضع الذي اقمناه بعنابة في نيسان / ابريل الماضي . ولا يمكننا أن نفكر بأمانة في اننا اضططعنا بمسؤولياتنا في الوقت الذي نجد فيه النزاع مستمراً وفي الوقت الذي لم نأخذ فيه زمام المبادرة الى أية خطوات محددة للتوصل الى حل .

يدور في ذهني الآن المبدأ الوارد في المادة الثانية ، الفقرة ٤ من الميثاق بأن " يمتنع الأعضاء جمِيعا . . . عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأرضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة " والمبادئ والأحكام الواردة في المادتين الثانية (٣) والثالثة والثلاثين الخاصة بالتسوية السلمية للمنازعات . وقد فشلت محاولتنا في نيسان / ابريل الماضي لوقف التهديد باستعمال القوة أو استخدامها . فالقوة يجري استعمالها الآن .

وبدور في خاطرى أيضاً مبادئ سلامة الأراضي وأهميتها وعدم انتهاك حرمة الحدود الوطنية . لقد ذكرنا العديد من المتكلمين أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية أن بلدان إفريقيا تعتز بهذا المبدأ بصفة خاصة . لقد قررت منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٦٤ ، عند معالجتها لتركة الحدود الاستعمارية ومخاطر النزاعات التي لا حصر لها ، احترام الحدود الموروثة عند الاستقلال . والمملكة المتحدة بدورها تولي أهمية بالغة لمبدأ عدم تغيير هذه الحدود بالقوة . إن التفااضي عن المساس بهذا المبدأ لمن يساعد قضية السلام في قارة إفريقيا ، بل إن ذلك سيفتح الباب للمشاكل .

هناك مبدأ آخر يتعلق بالموضوع بصفة مباشرة وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . لا ينكر أحد وجود مشاكل داخلية في تشاد . ولكن من الضروري أن يترك الشعب تشاد وحكومته معالجة هذه المشاكل حسبما يقرران وبأية مساعدة خارجية يطلبانها . لقد أبدت مساعدة منظمة الوحدة الأفريقية إلى اتفاقات لاغوس . وإذا ما انتهى التدخل الخارجي الحالي ضد حكومة تشاد ، سيتمكن الشعب تشاد مرة أخرى من السير في طريق المصالحة الوطنية واعادة البناء العاجلة . وهنا نجد مرة أخرى مبدأ أبدت منظمة الوحدة الأفريقية بشأنه ، بحق ، وجهات نظر قوية . أليست هناك مخاطرة تتمثل في أنه اذا ما تخاضينا عن وجهات النظر هذه في حالة ما ، فان هذا التفاضي سيحدث في حالات أخرى ؟

ان حق تشاد الكامل في الدفاع عن النفس ضد الهجوم المسلح أشار إليه بوضوح بعض المتكلمين حول هذا الموضوع . وحتى تواجه حكومة تشاد التدخل الخارجي وهي لا تملك الا قوات ضئيلة ، فإنها تمارس حقها في طلب المساعدة من الدول الصديقة لحماية نفسها . وإذا نظرنا الى هذا الطلب نظرتنا الى التدخل الخارجي ، فسيكون ذلك تشويهاً غريباً للحقائق كما أوضح الممثل الدائم للنيجر في بيانه اماماً في ١٢ آب/أغسطس . وكما قلت في كلمة سابقة لي في هذه المناقشة ، اذا لم نستخدم الكلمات بأمانة ، فلن نتمكن من مواجهة الحقائق مواجهة تامة ولن نفي بواجباتنا بصفتنا أعضاء في المجلس .

يدرك بعض أعضاء المجلس ان هناك محاولة من أحد الأطراف لتحويل نزاع على الحدود الى ما يقرب من النزاع اليدولوجي . هناك محاولة للحصول على تأييد فريق معين من البلدان الموجهة ايديولوجيا ، بصرف النظر عن ارتباطها بالموضوع . هل من الحكمة لهذا الطرف أن يزج بهذا الموضوع الأفريقي الداخلي في نطاق التنافس بين الشرق والغرب ؟

وفي الختام ، من الواجب علي ان أسجل أسف حكومتي لأن مجلس الأمن لم يصر حتى الآن على انسحاب القوات العسكرية التي تتدخل ضد تشاد ، وعلى انهاء

محاولة اشاعة عدم الاستقرار في هذا البلد بالوسائل العسكرية . ولم يدن استخدام القوة والاحتلال العسكري لا قليم بلد مجاور . اننا نرحب بطبيعة الحال بالخطوات التي يتخذها رئيس منظمة الوحدة الافريقية لايجاد تسوية لهذا النزاع ونتمنى له كل النجاح . ولكننا نعتقد انه يتعمى على اعضاء مجلس الامن ابقاء هذا النزاع قيد الاستعراض النشط . يجب أن تكون على اتصال وثيق بأطرافه . ينبغي على كل منا أن يضع تقييمًا ايجابيا واقعيا للتطورات في هذا البلد . كذلك يجب علينا أن نضع في الاعتبار دائمًا المبادئ الأساسية التي تتعلق بهذا النزاع . وبصرف النظر عن اتجاه حكومات بعضها بشأن تفاصيل هذا النزاع فان هذه المبادئ في حاجة الى التأييد والدعم : ان هذا بالتأكيد لصالح افريقيا كلها والعالم بصفة عامة وهذا المجلس أيضًا . وبصفتنا أعضاء في هذا المجلس ، لانا مصلحة في هذا ، مجتمعين أو على نحو فردي . والواقع انه تقع علينا مسؤولية اداء المجتمع العالمي . لذلك ، علينا أن نعمل بفاعلية على تأييد هذه المبادئ . وسيسعد حكومتي أن تؤيد اي مشروع قرار يحقق ذلك . علينا أن نطبق المبادئ على الحالة التي نواجهها . وسيسعد حكومتي ، مرة أخرى ، أن تفعل ذلك . يجب علينا جميعا في الوقت الحالي أن نبحث عن الوسائل التي يمكن لمجلس الامن عن طريقها أن يضع حلًا سلميًا مباشراً للمشكلة . ونحن على استعداد لاستئناف هذه المناقشة في أي وقت للوصول الى هذا الهدف .

يجب ألا نسمح للنزاع بين ليبيا وتشاد أن يضاف الى قائمة النزاعات التي يبحثها مجلس الامن بشعور بالعجز والتي لا يستطيع أن يجد لها حل .

السيد فان دير ستوييل (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد انقضى شهر تقريباً منذ أخطر رئيس تشاد المجلس بالتدبر الخطير في الموقف في بلاده . ولقد اتيحت لي الفرصة ، في اجتماع مجلس الامن في ١٦ آب / أغسطس ، لتوضيح موقف حكومتي بشأن الأحداث الجارية في تشاد . ان التدخل العسكري ضد حكومة تشاد لا يزال مستمراً بل يزيد وانه يزيد من تفاقم النزاع في هذا البلد .

وفي ضوء هذا الموقف ، نرى ان الوقت قد حان لتسفر هذه المناقشة عن عمل مناسب من جانب هذا المجلس . وسنكون قد اغفلنا مسؤوليتنا الخاصة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة عن حفظ السلام والأمن الدوليين ، اذا ما أخفقنا في اتخاذ اجراء في هذه المسألة . لذلك ، فإن من دواعي قلق حكومتي ان المجلس لم يتمكن من اتخاذ أي عمل حتى الآن .

لقد أصبح من الجلي نتيجة لمناقشتنا أن للمجتمع الدولي وجهات نظر متباينة تجاه الحالة في تشارلز . بيد انه ينبغي ان يكون باستطاعتنا أن نتوصل الى تفهم مشترك ، وان نعمل وفقاً لذلك على أساس بعض العناصر المحددة التي يمكن لجميع الأطراف المعنية أن تشارك فيها :

أولاً ، أعرب جميع المتكلمين في هذه المناقشة عن قلقهم البالغ ازاء تفاقم الموقف العسكري في تشارلز بصورة خطيرة ، ولم ينزع أحد في ضرورة ايجاد حل للنزاع بين تشارلز ولبيها عن طريق المفاوضات وليس عن طريق استخدام القوة .

ثانياً ، لاحظنا أن عدداً قليلاً من الوفود يؤيد الرأي القائل بأن على منظمة الوحدة الأفريقية أن تعيد تكتيف جهودها بغية ضمان التوصل الى تسوية سلمية . ان هولندا ، من جانبها ، قد ذكرت في ١٦ آب/اغسطس ، انه من الممكن أن تتجدد المفاوضات داخل نطاق منظمة الوحدة الأفريقية تشيما مع القرار الذي اتخذه رؤساء دول منظمة الوحدة الأفريقية اثنان ، مؤتمر القمة التاسع عشر الذي عقد في اديس ابابا ، والذي يدعو تشارلز ولبيها للسعى من أجل التوصل الى حل لخلافاتهم عن طريق المفاوضات داخل اطار لجنة مخصصة للوساطة تقوم منظمة الوحدة الأفريقية بتشكيلها .

ثالثاً ، قد يبدو ان اغلبية كبيرة من أعضاء المجلس بما كانها الاتفاق على ان أقل ما يمكن أن يقوم به هذا المجلس ، هو أن يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يتتخذ التدابير الضرورية لمتابعة الحالة في تشارلز بصورة نشطة ، وان يطلع المجلس بصفة مستمرة عن التطورات هناك .

مع ان بامكاننا ان نتصور ايضاً قيام هذا المجلس بعمل أكثر حسماً ، يمكن تبريره تماماً ، من وجده نظرنا ، بسبب الانتهاكات الواضحة لميثاق الأمم المتحدة التي وقعت في

شار ، فان حكومة بلادى سوف تكون على استعداد لتأييد مشروع قرار لمجلس الأمن يتضمن العناصر السابق ذكرها ، حتى يمكن لجميع أطراف النزاع الاشتراك فيه . ونحن نرى ان هذا هو الحد الادنى الذى يستطيع هذا المجلس ، بل ينبعى عليه ، ان يقوم به فسي الظروف الراهنة . لذلك ، فاننا نأسف اذا نرى ان المجلس لم يستطع حتى الان أن يحمل وفقا لواجباته ومسؤولياته الملقاة على عاتقه بمقتضى الميثاق . فهل علينا أن نخلص السنانى المجلس لا يمكنه - في مواجهة حالة تدخل عسكري في بلد عضو في الأمم المتحدة - أن يعرب على الأقل عن قلقه اذاً الموقف الخطير في ذلك البلد أو أن يشجع منظمة اقليمية ذات صلة على القيام بجهود الوساطة ، أو حتى أن يطلب من الأمين العام أن يراقب الموقف عن كثب ؟

السيد سينكلير (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : للمرة الثانية هذا العام ، يقوم مجلس الأمن – بناءً على المبادرة التي تقدمت بها تشارد – ببحث مسألة التعرض المسلح والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لذلك البلد . وتحدد الأمم المتحدة موقفها بعزم واصرار ، في ميثاق المنظمة وفي قرارات ومقررات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ، تجاه جميع أنواع التعرض والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وهي على حق في ذلك .

ان التدخل يشير النزاع الداخلي ، ويغذى التدخل أيضاً هذا النزاع ويسعى الى التأثير على نتائجه ، أو حتى على نتائج الحرب الناشئة عن هذا النزاع ، وعادة ما يؤدى هذا التدخل الى احباط عمليات بناء الأمة . وفي ٦ نيسان / ابريل من هذا العام ، وبعد دراسة

الشكوى التي تقدمت بها حكومة تشاد ، أصدر هذا المجلس ، عن طريق رئيسه ، بيانا دعا فيه الأطراف الى أن تقوم ، دون تأخير ، بتسوية الخلافات فيما بينها بالوسائل السلمية على أساس العباري ذات الصلة لميثاق الأمم المتحدة ومتىق منظمة الوحدة الأفريقية ، والاستفادة الى أقصى حد من الآليات التي تعمل في نطاق المنظمة الإقليمية .

ويع أن كلا الطرفين المعنيين في ذلك الوقت أعرابا عن استعدادهما لمناقشة خلافاتهما وحلها بالطرق السلمية ، فإن حقيقة ان المجلس قد تم استدعاؤه للمرة الثانية للنظر في هذه المسألة ، تدل دلاله واضحة على أن النداء الذي وجهه المجلس في تلك المناسبة والاقتراحات التي تضمنها البيان الذي أشرت اليه لم تنفذ . ويأسفوند بلادى لعدم التنفيذ هذا الذى أدى - لسوء الحظ - الى استمرار وتدور الحالة في تشاد .

ان تدور الحالة يؤدى الى خلق توترات خطيرة والى خلق حالة من عدم الاستقرار بين دول شمال إفريقيا وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط ايضا . ويلاحظوند بلادى بمشاعر القلق والأسف ، الطريقة التي تستغل بها هذه التطورات من جانب قوى خارجية كبيرة لا تتصل مصالحها بمصالح تشاد أو بمصالح إفريقيا كل . ان هذا التعرض الخارجي لا يمكن الا أن يؤدى الى تفاقم المشكلة القائمة بالفعل ، ويعوق الجهد الذي تبذل لا حترام منطقة البحر الأبيض المتوسط باعتبارها منطقة سلم وأمن وتعاون ، بل وتفرض في الوقت نفسه تهديدا متزايدا للسلم والأمن الدوليين بشكل عام .

لقد أصبحت الحالة الآن بوضوح أكثر تعقيدا . وقد أثير أثناه هذه المناقشة الكثير من العناصر الرئيسية أمام هذا المجلس ، من بينها مسألة الاعتراف بشرعية الحكومات ومسألة التعرض من جانب قوات أجنبية .

وفي هذه الحالة المعقّدة ، ينبغي المحافظة دائمًا على وجهة النظر الصحيحة . و يجب على المجلس أن يعارض الجهد الذي تهدف الى ابعاده عن مسارات قد تقوده بعيدا عن الحل الذي نرغبه . ونحن ، أعضاء هذا المجلس ، بحاجة الى أن نحرص أشد الحرص دائمًا على وضع مصالح وططلعات شعب تشاد في المقدمة .

ويتمنىوند غيانا أن تلك المصالح والطلعات هي : أن يسمح لشعب تشاد بأن يعيش بمعزل عن أي نوع من أنواع التدخل في شؤونه الداخلية ؛ وأن يخطط لمساره الخاص

بالتنمية القومية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في سبيل حصوله على حق تقرير المصير ؛ وأن يتمكن من العيش في سلام وعلاقات طيبة مع جميع جيرانه ، وان تتاح له الفرصة لحماية سلامة أراضيه ، وأن تتحرر جميع الأراضي التشادية من جميع القوات الأجنبية .

يؤدي ذلك الى تركيز الأضواء على بعض المبادئ الرئيسية التي توليهما غيانا أهمية قصوى . وترى غيانا انه يجب على مجلس الأمن عند دراسة هذه المسألة أن يسترشد بهذه المبادئ اذا أراد أن يحقق سلام دائماً وتسوية عادلة لهذه المسألة . اتنا ننطلق في حديثنا من المبدأ القائل بأن جميع الدول ملزمة باظهار احترامها التام للاستقلال الوطني للدول الأخرى ولسيادتها وسلامة أراضيها . ونعتقد انه يتعمق على جميع الدول أن تظهر بالمثل احترامها التام لمبدأ عدم التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . ان غيانا تؤكد أيضا على حق الدول في طلب المساعدة ، اذا ما رأت ابها أصبحت مهددة بوقوع عدوان عليها أو لأى نوع من أنواع التعرض أو التدخل في شؤونها الداخلية .

ويعتقد وفد بلادى أن مجلس الأمن ، اذ يضطلع بمسؤولياته الأساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، عليه ان يكون واضحًا وصريحاً في استجابته لشكوى حكومة تشارع . ولدى ممارسة المجلس لهذه المسؤولية ، يتبعين عليه اتخاذ الخطوات الكفيلة بتسهيل التحقيق العاجل لأهداف وطنية الشعب التشارعى .

ويعتقد وفدى أن الرد العلائم الذى كان يمكن للجنة أن يقدمه ، يتمثل في ايفاد بعثة لتحقق الحقائق بسرعة لتقدير الموقف على الطبيعة ، والتعرف على مدى انتهاك المبادئ ذات الصلة وعرقلة أهداف وطموحات شعب تشارع ، اذا كان هناك شيء قد حدث على الاطلاق ، وتحديد الفاعل . وكان يمكن لتلك البعثة بعد ذلك أن تقدم تقريرها للجنة مجلس الأمن .

ونحن نرى ، مع ذلك ، انه يجب احترام المواقف التي اتخذتها كل من حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية فيما يتعلق بهذه المسألة .

ويعتقد وفدى انه اذا ما احترمنا موقف منظمة الوحدة الأفريقية في هذا الشأن ، لكان المجلس يعمل بذلك وفقاً للفرقة ٣ من المادة ٥٢ من الميثاق . وهذه المادة تتبع بوضوح تام في فقرتها الرابعة على أنها لا تعطل بحال من الأحوال تطبيق المادتين ٣٤ و ٣٥ . ويود وفد بلادى أن يشدد بصفة خاصة على حق أي دولة ، كما ورد في المادة ٣٥ ، في ان تتبه مجلس الأمن إلى أي نزاع . نقول ذلك لأنـه – كما يعلم اعضاء المجلس – هناك منظمات اقليمية لا ينتمي بعض اعضاء الأمم المتحدة إليها .

أود أن اختتم بياني بالاعراب عن أخلص تمنياتي وفدى غيانا وحكومتها بالنجاح السكر لجهود منظمة الوحدة الأفريقية في هذا الشأن .

السيد ليختنستайн (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

مضى ٢٨ يوماً منذ استمعنا إلى الشكوى المؤيدة بالمستندات التي تقدمت بها الحكومة الشرعية الوحيدة في تشارع ضد العدوان الليبي السافر ، مضت أربعة أسابيع كاملة منذ استمعنا إلى نداء تشارع الذي طالبت فيه بمساعدة ماجلة لوقف ذلك العدوان . ومرة ثانية يجتمع هذا المجلس

ولأى سبب ؟ لكي يؤكد عدم اتصاله بشكل اساسي بحقائق القرصنة الدولية ، ولكن يقر بعدم فاعليته الكاملة كأداة فعالة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

والفعل ليس هذا يوما ينخر به مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . ان الخاسرين نتيجة لسلالات الشهر الماضي كثيرون . هناك - بطبيعة الحال - مجلس الأمن ذاته الذي تم التلاعب به بشكل سافر بل - والأسوأ من ذلك - الذي سمح لنفسه بأن يتم التلاعب به على هذا النحو الساخر . هناك ميثاق الأمم المتحدة الذي انتهك بازدراً . هناك تلك المجموعة داخل المجلس التي ذهبت طوال هذا الشهر من المفاوضات ضحية أكثر أعضاء المجلس راديكالية . ومرة أخرى ، بد الأسوأ من ذلك ، ان هذه المجموعة ضحية برضاها . وان المفاوضات لم تكن نزيهة منذ البداية . ان التنازلات التي قدمها انصار العقل والشرف احبطتها مطالب أخرى غير مقبولة تقدم بها المستطرفون الذين لقوا تشجيع عضو من الأعضاء الدائرين في المجلس ، ولا يخالدنا أدنى شك في انه الاتحاد السوفيaticي الذي يمد ليبيا بالعطاء ويحمي حماها .

وقد يغرينا الأمر ، ولو على سبيل التقابض ، ان نشهد بأن هناك فائزين الى جانب الخاسرين ، وان نسجل للبيبيا نصرا لعدوانها الصارخ الذي لم يكن هناك ما يبرره . ولكننا اذا حاولنا استخلاص اية نتيجة من لفز الشهر الماضي في مجلس الأمن - ولا ريب في انه لفاز بالفعل - فاننا نرتكب بذلك خطأ جسيما للغاية . ذلك ان بعض اعضاء المجلس لم ينتظروا حتى يستجيب المجلس لنداء تشارل العاجل ، أو لم يعتمدوا على المجلس كي يقوم بذلك . فكان أولئك الاعضاء الذين ايقنوا بضرورة رد عذ ذلك العدوان ، وبدل من ذلك قاموا - وقد قبلوا الالتزام الملقى عليهم بموجب الميثاق - بمساعدة تشارل في الدفاع عن نفسها ، وأيدوا استعدادهم لتنفيذ هذا الالتزام . وكانت حكومة بلادى من بين هؤلاً ، وكانت زائر هي الأخرى ، وكانت فرنسا الثالثة . ان التزاما من أجل حرية تشارل واستقلالها التزام قوى وعلي . ونحن نحي المعتدى وأولئك الذين يشجعون العدوان على أن يكونوا على حذر : فالالتزام بحرية واستقلال تشارل مستمر .

واننا نعتبر ان هناك فائزين آخرين في هذه العملية أيا كانت نتيجتها المؤسفة التي تحقت حتى الآن . وتشارل بطبيعة الحال من بينهم . ان موقف تشارل بالشجاعة والنبل . وقد قابل

المتحدون باسم تشارل كازينز ليبسي وادعاهاتها بالازدرا الذي تستحقه . وكانت زائير أيضا من الفائزين في استجابتها الفورية القوية لنداء تشارل بطلب المساعدة ، وفي سعيها الى جانب مثل توغو ، للتوصل الى توافق آراء بين دول مجموعة عدم الانحياز داخل المجلس . وانما كان هذا الجهد قد باه بالفشل ولم تتح له أية فرصة للنجاح نتيجة السخرية السائدة والتلاء المتعمد بعملية الشاورات داخل المجلس ، فان ذلك لا ينتهي بأى حال من الأحوال من فضل زائير أو توغو .

اننا نعتبر أن هناك عنصرا واضحأ مفرز آخر ظهر اثنان نظر المجلس في شركى تشارل ، وقصد بذلك الرأى الجماعي الذى أعربت عنه الدول الأفريقية السجادية لتشارل بادانة العدوان الليبي ، والتأييد الشجاع لحكومة تشارل ، حكومة الرئيس حسين حبرى . لقد كان ذلك دليلا مؤثرا على التسرك بالسابق التي يفترض أن منظمنا تسترشد بها كى تعمل بفاعلية ، ودليل على الواقعية الواضحة الحقة المتمثلة في أن عدم معارضة العدوان يعني ببساطة شديدة تشجيع وقوع اعتداءات أخرى صارخة وتهديدات أكثر خطورة للسلم والأمن الدوليين على مقربة منا .

وإذا كانت شامة حالة ثابتة لعدوان لا يبرره فهي تلك الحالة . ولا يمكننا أن نتصور موقفنا تم فيه تحديد المعتدى بمثل هذا القدر من الوضوح . والمثل لا يمكن أن نتصور أن هنا نداء أكثر أهلية بالتقدير من ذلك الذى وجهته لنا تشارل في آب / أغسطس .

ولنفس الأسباب كان ردنا ينبغي أن يكون ردًا صريحاً وفورياً . وكان ينبغي علينا أن نكون في ٤ آب / أغسطس على استعداد للتصويت على مشروع قرار يدين العدوان الليبي، ويطلب بوقف القتال وبالانسحاب الفوري للقوات الليبية من الأراضي التشادية ، لنفس ذلك الطريق، أمام تشارد لحل خلافاتها الداخلية ، والسيطرة على زمام مصيرها كدولة حرة ومستقلة ، مستخدمة المساعي الحميدة لمنظمة الوحدة الأفريقية ، أو حتى مساعي الأمم المتحدة ذاتها ، في هذا الجهد من أجل تقرير المصير .

هل كان يمكن لمشروع القرار هذا أن يكتب له النجاح ؟ على الأرجح لا . ولكن مشروع قرار كهذا من شأنه أن يحافظ على مصداقية الميثاق - كما أن من شأنه أن يحقق هدفاً آخر من شأنه أن يسمح للعالم أجمع بأن يعرف الذين يرفضون استعمال القوة كأداة في العلاقات الدونية ، والذين لا يسمحون باستعمالها فحسب بل يؤيدون استخدامها ويشجعونه أيضًا .

وكما قلت من قبل ، إن غياب مشروع قرار من هذا النوع يجعل هذا اليوم بعيداً عن أن يكون مبعث فخر لهذا المجلس ولهذه المنظمة العالمية . فوق ذلك ، إن هذا اليوم مليء بالخطر ، خصوصاً بالنسبة للدول الصغيرة والعزلاء نسبياً ، مثل تشارد ، التي تكون الضحية الحقيقة أو المقصودة أو المستهدفة للعدوان .

ويعنى هام جداً ، إن الولايات المتحدة ليست بحاجة إلى الأمم المتحدة - لا لحمايتها ولا للدفاع عنها بالطبع . ولكن بالنسبة لدول كثيرة في أنحاء العالم ، وخاصة الدول التي تمثل مجموعة عدم الانحياز داخل المجلس ، إن الاتجاه إلى الأمم المتحدة قد يمثل الملاذ الأخير والأasicي . والتمسك العالمي بمبادئ الميثاق قد يكون الضمان الوحيد لهذه الدول ضد مفاجئات شخص مثل القذافي أو ضد الإمبريالية العالمية - حقاً إنه ضمان بعيد عن الكمال ، ولكن هذا ما استطاع هذا العالم ، الذي لا يتمتع بالكمال ، أن يتوصل إليه حتى الآن .

إن السلطة المتأصلة لدى هذه المنظمة التي توشك أن تكون مجتمعاً عالمياً لا تطبق من تلقاء ذاتها . إن هذه السلطة تتطلب تحلي الدول الأعضاء بالشجاعة على اظهار ايمانها وتصميمها على مقاومة العدوان واستعدادها للوقوف في وجهه .

ومن ثم لا يسعنا الا أن نطرح السؤال التالي : هل أعضاء المجلس ، بعجزهم عن العمل أو بعدم رغبتهم في العمل ، وباستعدادهم للوقوع ضحية الخداع او الاستفال ، وبأسهاباً منهم في تقويض فاعلية هذا المجلس وفاعلية الأمم المتحدة بشكل عام ، يساعدون فساد تسليح جلاداتهم ؟ .

وتروعوا الاجابة التي تتمخض عنها هذه المناشة حتى الان على ما يلي و .

السيد نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، حيث

في وقت سابق من هذه المناقشة حصلنا بقلق عميق على معلومات قد منها السيد كوروم أحمد ، وزير الدولة للشؤون الخارجية في تشار ، والممثل الدائم لهذا البلد ، عن الوضع المحتملة داخل تشار . وقد استمعنا إلى شكاوهما بشأن التدخل العسكري الليبي في هذا النزاع . وقد أحطنا علمًا بالبيان الذي ألقاه مثلث ليبيا الذي أنكر فيه هذا التورط من جانب بلده .

وقد أحطنا علماً أيضاً بالبيانات التي قد تها عدة وفود أخرى أيام هذا المجلس، بشأن الشكوى المقدمة من تشاد والشکوى السنفصلة التي قد تها ليبيا والتي تمت مناقشتها أيضاً . لقد ولدت هاتان المناقشتان ، للأسف ، مناخاً من المواجهة والمعاداة ظهر في حدود بعض البيانات التي ألقاها الطرفان الرئيسيان . وإذا كان لمجلس الأمن أن يسهم إسهاماً إيجابياً في حل القضايا المطروحة ، سيذون من الضروري أن يركز على الحقائق السائدة في الموقف التي تتعدى المسجدلة الإدبية وتبادل المشادات الكلامية في المناقشة .

ان تشارد لم تنعم ، خلال أكثر من ٢٠ سنة من الحياة المستقلة ، الا بالقليل من الاستقرار والسلم . فقد أفسحت المنازعات الداخلية الخراب في ارجاء البلاد ، وجدت التدخل الاجنبي أكثر من مرّة ومن أكثر من اتجاه . وفي هذا الوضع المسؤول كانت الضحية الأولى شعب تشارد ، الذي لا تزال تطلعاته نحو السلم ، والخلاص من الفقر المدقع واعادة البناء الوطني ، تمثل حلماً ينتظر تحقيقه .

وعند ما قدمت تشارد شكواها الى مجلس الأمن ، كان النزاع الداخلي في البلاد ، وأعمال التدخل الاجنبي في شؤونها ، قد صعدت الى درجة لم يسبق لها مثيل . والظروف التي تحيط بذلك الأحداث قد تدعو الى تفسيرات مختلفة ، والاتهامات والاتهامات المضادة التي طرحت في مناقشة مجلس الأمن قد تدعو الى ردود فعل مختلفة ، ولكن المبادئ التي انتهكت والتي ينفي ان يتمسك بها لا تزال مقدسة ولا يجوز انتهاها .

ان التدخل الخارجي في شؤون تشارد ، بتجاوزه تمام لاحترام استقلالها السياسي ووحدة اراضيها ، هو الموضوع الرئيسي الذي يمثل النطاق الدولي للازمة في تشارد . ان من حق شعب تشارد ان يختار قادته ونظام حكمه وينبغي ترك هذا الشعب ليحمل بنفسه خلافاته السياسية ولينظم شؤونه بسلام ، دون التدخل أو الضفت الخارجى . ولا ينبغي للجيران أن يعطوا لأنفسهم الحق في اختيار فائز حسب رغبتهما ، ودعهم بكل الموارد المتوفرة واعطاهم صفة الشرعية له . ان معارضتنا الثابتة لهذه الميول في أي جزء من العالم لا تحتاج الى تكرار .

واننا نشعر ، في الوقت نفسه ، بالقلق تجاه وقوف دول أجنبية الى جانب هذه المنازع الداخلي . ان تدخلها سوف يؤدي الى تدهور الوضع ، وتعقيد الصعوبات واطالة مأساة شعب تشارد . وإذا أدخل هذا الموضوع في دوامة المواجهة بين الشرق والغرب ، فسوف يصبح أمراً لا يمكن حلّه .

منذ أن تناولت الشكوى الليبية التي تتعلق بالموقف في منطقة شمال افريقيا فاني أشعر بأنني ملتزم بتقديم بعض ملاحظات لتوضيح آرائنا . من الواضح تماماً أن العوامل التي تكمن في جوهر الأزمة الحالية في المنطقة ، التي تعتبر ليبيا جزءاً منها ، مختلفة ومعقدة .

اننا ندرك مضمون الشكوى الليبية وما تشيره من عدم الاستقرار . ونحن نأمل باخلاص أن يتضح أن هذه المخاوف لا أساس لها ، وأن تتمكن كل دول المنطقة ، بما فيها ليبيا ، من مواصلة العيش في سلم وأمن وتحتاج لها فرصة مستمرة لتكريس جهودها للواجب الملح ، وهو إعادة التعمير الوطني .

وفي نفس الوقت ، لا يسعنا إلا أن نشجب وجود أو خلق الظروف التي يشعر فيها بلد صغير بأنه مهدد وتنتمي سيادته ، وبأنه غير قادر على الدفاع عن نفسه بموارده الخاصة ، وأنه مضطرب إلى اللجوء إلى تدابير يمكن أن تحد من سيادته واستقلاله ، رغم أن حقه في ذلك غير مشكوك فيه .

ان مصالح الدول الكبرى التي تؤدي دائماً إلى استعراض قوتها في البلدان والإقليم التي تبعد عن حدودها هي الحقيقة السائدة في الحياة الدولية ، وهذه الحقيقة لا يمكن القضاء عليها بمجرد تردید مبارئ عدم التدخل بكافة أشكاله . يمكن للأمم الأصغر أن تضع حاجزاً في مواجهة التدخل ، أولاً وقبل كل شيء ، بترتيب شؤونها الخاصة وبإقامة علاقاتها ببعضها مع البعض وفقاً للمبادئ التي تعرف بها . انه النزاع بين الأمم الأصغر نفسها وان عدم احترام الدول الأكبر لسيادة واستقلال جارة صغرى هو الذي يؤدي دائماً إلى التدخل الأجنبي .

هذا هو مفهومنا للموقف في تشار وشمال افريقيا وهذا هو تقديرنا للعوامل الإقليمية وشبيه الإقليمية الموجودة فيه . وللأسف ، ان مجلس الأمن ، رغم الجهد الدؤوب التي بذلها ، لم يتوصّل إلى قرار يعتبر رناً كاملاً على ظروف التدخل والنزاع في تشار على أساس من المبادئ ويحظى في نفس الوقت بتأييد كل أعضاء المجلس .

في رأينا ، أن الرد الصحيح من مجلس الأمن يجب أن يتضمن العناصر التالية: أولاً ، تأكيد احترام الاستقلال السياسي والسيادة والسلامة الإقليمية والوحدة لتشار ومراعاة مبارئ عدم استخدام القوة وعدم التدخل بكافة أشكاله في الشؤون الداخلية للدول ؛ ثانياً ، إنها كل

تدخل أجنبى ، وانسحاب كل القوات الاجنبية ودعوة طرفى النزاع الى ضبط النفس حتى يمكن لعربية السلام أن تحرز التقدم ؛ وثالثا ، تشجيع وتأييد جهود منظمة الوحدة الأفريقية لا يجرأ حل سلمي للمشكلة التي تواجه تشاراد .

عند ما قدمت تشاراد شكواها الى مجلس الا من منذ شهر ، كانت حقائق الموقف على الطبيعة غير معروفة ، وقدم كل طرف صورة للموقف عرضت رأيه الذى يتمسك به بقوة ، والذى يتعارض تماما مع موقف الطرف الآخر . ولم يستطع مجلس الأمن أن يختار أى نوع من الحقائق كأساس للنهج ازاء المشكلة ، كما أنه لم يجد طريرا للخلاص من هذه المشكلة بالاعتماد جزئيا أو كليا على تقارير وسائل الاعلام بشأن الموقف . وكما نرى أن الوقت قد حان لأن يرسل مجلس الأمن بعثة لتقديم الحقائق الى تشاراد تحت اشراف الأمين العام ، وتتكلف بتقديم تقرير الى مجلس الأمن في فترة محددة . وكان هذا هو الوقت أيضا الذى أردنا أن نرى فيه مجلس الأمن يتخذ قرارا يضم العناصر الثلاثة التي ذكرتها توا كند ابیر متكاملة . وهذه الخطوة كانت ستكون كفيلة بأن تمثل مجلس الأمن من أن يلعب دورا فعالا في حل المشكلة .

ومن دواعي الأسف أن تلك اللحظة قد مرّت . لقد جرت مناقشات مطولة داخل وخارج مجلس الأمن استغرقت جزءا من الوقت لم نتمكن خلاله من السيطرة على الاضطرابات التي هزّت تشاراد . وازاء الموقف الجديد ، يجب على مجلس الأمن الآن أن يقصر دوره على تشجيع منظمة الوحدة الأفريقية ، التي أخذت فعلا زمام مباررات هامة معينة ، على أن تواصل هذه الجهد حتى تتحقق نتائجها المنطقية .

عند ما ننظر الىخلفية الأزمة في تشاراد ، فاننا نزداد اقتناعا بأن الدول الأفريقية نفسها قد قدّمت في الماضي ردودا عملية وهامة وعادلة لمشكلة تشاراد . ولنسوء الحظ فإن الاتفاق الذى تم التوصل اليه في هذا الشأن منذ أربع سنوات في لاغوس ، والذى باركته منظمة الوحدة الأفريقية ، لم تتح له فرصة التنفيذ بالكامل . وفي هذه المرحلة ، ليس المهم هو توجيه اللوم ، ولكن اللجوء دون أدنى تأخير الى النهج السليم الذى ضاعانا .

في وقت سابق من هذا العام أيضا ، عند ما تقدّمت تشاراد بشكوى الى مجلس الأمن فيما يتعلق بقطاع أوزو ، فإن رئيس مجلس الأمن ، في بيان صدر نيابة عن أعضائه في ٦ نيسان / ابريل ، ناشد الدولتين أن تستخدما بالكامل الآلية المتاحة في إطار منظمة الوحدة الأفريقية . ويمكن

أن نتذمّر أنه في حزيران / يونيو الماضي قررت منظمة الوحدة الأفريقية أن تنشط لجنتها المخصصة المعنية بالنزاع بين ليبيا وتشاد تحت رئاسة غابون .

اننا نعلم امالنا ، مرة أخرى ، على جهود منظمة الوحدة الأفريقية وعلى قدرتها على أن تجد علاجاً للموقف الخطير في تشاد ، واننا نشعر بالتشجيع ازاء مبادرة رئيس منظمة الوحدة الأفريقية التي بدأت بالفعل . وفي نفس الوقت ، نحن ندرك تماماً أنه منذ نيسان / ابريل ، تفاقم الوضع في تشاد الى حد لا يمكن وصفه بأنه مجرد نزاع بين ليبيا وتشاد أو نزاع مدني بين قوتين تتصارعان على السلطة . لقد اتخذ أبعاداً دولية تتسم بالتعقيد الكبير بما له من الآثار الخطيرة على السلم والأمن في المنطقة كلها . وفي هذه الظروف ، يجب على مجلس الأمن أن يظل متابعاً للموقف ، الذي لا يزال يشكل تهديداً للسلم والأمن الاقليميين والدوليين .

وإذا ما عجزت جهود منظمة الوحدة الأفريقية عن تحقيق شمارها ، يجب على المجلس أن يستأنف نظره في الموقف وأن يتخذ التدابير الملائمة للقيام بمسؤولياته كما وردت في الميثاق .

السيد أوفينيكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية) (ترجمة شفوية عن الروسية)

الى اليوم ، هنا في مجلس الأمن ، قبل أن يبدأ الاجتماع ، سألت مثلاً عما يمكن أن تتوقعه حقاً من هذا الاجتماع ، وقد أجابني بأننا ، كما هو مفهوم تماماً وطبعي جداً ، على ضوء ملاحظات بعض المتكلمين الذين سجلوا أسماءهم على القائمة ، يمكن أن نستمع الى عبارات من خيبة الأمل والاحباط وحتى اليأس . وفي الحقيقة ، فإن مجموعة واحدة محدودة من الدول تقدّمت بسلسلة كاملة من البيانات تعبّر فيها عن مشاعر خيبة الأمل واليأس ، وهناك سبب بسيط لهذا . إنها لم تتمكن من توريط مجلس الأمن في انشطة لا تتلاءم معه ، وفي الواقع لقد أدّت جهودها دون ذلك الى فشل ذريع . ولقد فشلت جهودها لأنها حاولت في مجلس الأمن أن تدافع عن قضية خاطئة وغير عادلة وأن تساندها .

وتحاول أن تفرض شروطها على قارة بأكملها دون أن تعطي الأفارقة أنفسهم الحق في حل شؤونهم بأنفسهم وذلك من الخارج وبمساعدة مجلس الأمن .

ان السياسة التي تتبعها تلك المجموعة من الدول في مجلس الأمن من تشكيل علا من أعمال التحدي السافرة لمنظمة الوحدة الأفريقية . وسوف أعطي أمثلة على ذلك .

أولاً - لقد أعربت منظمة الوحدة الأفريقية في الآونة الأخيرة مواراً عن تأييدها لوقف الأعمال العدائية ونزيف الدم فوراً في تشار . ان تلك المجموعة من الدول لم تبال بنداء منظمة الوحدة الأفريقية هذا لأنه لم يعجبها .

ثانياً - لقد أعربت منظمة الوحدة الأفريقية عن تصفيتها على وقف التدخل الأجنبي والخارجي في شؤون تشار . وكما اشترطت منظمة الوحدة الأفريقية ، ينبغي على الأطراف الأفريقية وغير الأفريقية ان تخضع لهذا لذلك . ولكن مجموعة الدول التي اتحدت عنها لم تذكر في بياناتها كلمة واحدة عن وقف التدخل غير الأفريقي . ومن الجلي ان مجموعة الدول هذه تشعر أنه يحق التدخل من الخارج في الشؤون الداخلية لا فريقياً .

ثالثاً - تؤيد منظمة الوحدة الأفريقية المصالحة الوطنية بين جميع الفئات والمجموعات في تشار . ولكن من الواضح أن تلك المجموعة من الدول تؤيد الحرب ، حرب الابادة في تشار ، حرب حتى بيات آخر مواطن تشاري .

رابعاً - طلبت منظمة الوحدة الأفريقية رسمياً ، عن طريق رئيس مجلس الأمن ، ألا يتخد المجلس أي إجراء حتى يكون من الممكن لتلك المنظمة أن تستمر في بذل جهودها ، بيد أن تلك المجموعة من الدول ترفض كذلك مرة أخرى هذا الطلب المقدم من منظمة الوحدة الأفريقية .

وهكذا يرى مجلس الأمن ، عند نظره في هذه القضية ، خطرين ييزدان بوضو . النط الأول هو أن تترك أفريقيا للأfricanيين ، وهذا يعني اعطاء منظمة الوحدة الأفريقية امكانية

حل هذه القضية الصعبة . ويعيد الاتحاد السوفيتي هذه السياسة ، وسوف يستمر الاتحاد السوفيتي في تأييدها . والسياسة الأخرى هي التي ترمي إلى جعل إفريقيا منطقة نفوذ . وهذا الخط يؤيده الذين يريدون أن يستمروا في حل الشؤون الإفريقية بأنفسهم ، والذين يريدون أن تعود إفريقيا إلى أيام مؤتمر برلين الحزينة . ولكن هذه السياسة هي صد لما يرى بعيد ترفض هذا الخط الأغبي العظيم من أعضاء مجلس الأمن من أيضا . ولذلك فإن هذه السياسة التي حاولت مجموعة محدودة من الدول أن تنهجها في مجلس الأمن كان من الواضح أنه محكم عليها بالفشل . وبالتالي ، فقد فشلت .

وآخر شيء أود أن أذكره هو أننا قد سمعنا من أحد الممثلين كلمات حزينة مؤثرة هي أن مجلس الأمن لم يستطع أن يفعل أي شيء حتى الآن خلال ٢٨ يوماً . ولكن ، على وجه الدقة ، فإن وفده بالذات هو الذي منع مجلس الأمن - ليس لأيام ، وإنما لسنوات عديدة من العمل ضد المعتمدين الإسرائيليين ، ومنع انتهاز أجراء في مجلس الأمن ضد العنصريين في جنوب إفريقيا . ولذا ، فإنه في سياق بيانات مثل بيانات تلك الوفود التي ذكرتها تساوا ، يمكن أن يسمى هذا اليوم في مجلس الأمن يوم دموع التماسخ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي على القائمة هو ممثل الكونغو الذي أدعوه إلى شغل المقعد المنصوص له على طاولة المجلس والى الادلاء ببيانه .

السيد غاليما (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيادة الرئيس ، إن أعضاء منظمة الأمم المتحدة ، وخاصة أعضاء مجلس الأمن ، قد اعتادوا بالفعل على خبرتكم الدبلوماسية الواسعة . وهذا هو السبب في أن ظلبة المتكلمين الذين سبقوني ، قد قدمو لكم بحق تعباناتهم على الطريقة الفعالة التي أدرتم بها ، حتى الان ، عمل المجلس . ولا يسع وفدي إلا أن يشارك في تلك المشاعر الرقيقة التي أعرب عنها هؤلاء المتكلمون .

لا يوجد من هو أفضل منكم ، سيدى ، بوصفكم ممثل فرنسا ، لادارة المناقشة الخاصة بمسألة تشاد ، نظرا للدور الذى يقوم به بلدكم الآن والذى لعبه دائماً بالنسبة للقضايا المتعلقة بتشاد ، ليس فقط قبل استقلال هذا البلد بل منذ ذلك الوقت أيضاً . ويبدو وفدي بلادى أن يذكر بصفة خاصة الدور الذى قام به بلدكم في اعطائكم الفرصة لتشاد وأبناء تشاد لتحقيق المصالحة ولا قامة سلم دائم وعادل في ذلك البلد .

عند اندلاع الحرب من جديد في تشاد أثناء الشهرين الماضيين ، كان شعب ذلك البلد الشقيق ، الذى عانى الكثير في الأعوام الأخيرة ، يعيش مأساة دائمة لم تكن من صنعه ، وهي مأساة فرضت عليه كما ذكر الكولونيال دينيس ساسو - نفويسو ، عند ما خاطب زملائه الأفارقة وغيرهم من الضيوف أثناء الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لثورة الكونغو ووصف الحالة المثيرة للانزعاج السائدة في ذلك البلد الصديق .

وفي تلك المناسبة ، قام رؤساء دول وسط افريقيا والرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الافريقية ، مدفوعين ، برغبة خالصة وباهتمام أخوى ، إلى المساهمة ، ولو بقدر ضئيل ، في تخفيف العبء الثقيل الذى ينبع تحته شعب تشاد الشقيق ، باجراء تبادل واسع لوجهات النظر ، بطريقة مسؤولة وبناءة ، بشأن الحالة التي ظلت سائدة في تشاد على مدى السنوات القليلة الماضية .

وأود ، بعد إذن أعضاء مجلس الأمن ، أن أعرض البيان الذى نتج عن تبادل وجهات النظر ، كما ورد في الوثيقة ١٥٩٣٦/٨ ، والذى وجهناه إلى الأمين العام . إن اعلان برازافيل بشأن الحالة في تشاد ، وهو عنوان الوثيقة ، قد نتج في المقام الأول عن الانشغال العميق الذى نشأ عن التفاقم الذريع للمشكلة وعن الأخطار الواضحة القائمة في أن تصبح المشكلة مشكلة دولية . ليس هناك إذن أى سبب يدعو للدهشة في أن رؤساء الدول قد أوضحوا بجلاءً أن الحل لهذا النزاع ليس حلاً عسكرياً وإنما هو حل سياسي . وبينما على ذلك ، هناك ضرورة قصوى للقيام بعمل ما ، وليس هناك أفضل من أن يرجى من الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الافريقية أن يقيم اتصالات بجميع الأطراف المعنية بهدف التوصل ، أولاً ، إلى وقف اطلاق النار ؛ ثانياً ، إلى انسحاب جميع

القوات الأجنبية ؛ وثالثا ، الى التزام من جانب جميع البلدان بالامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لتشاد .

ونود أيضا ، حرصا على أن يكون سجلنا صادقا ، أن نلفت الاهتمام الى نقطتين - أولا ، أن أحد البلدان التي شاركت في الاجتماع ، وهو زائير ، لم يتمكن من اتخاذ موقف من النتائج الواردة في الاعلان ؛ ثانيا ، ان عدة وفسود أخرى كانت ممثلة في برازافيل ليس على مستوى رؤساء الدول قد تابعت عن كثب تلك المناقشات وأعربت عن اهتمامها بها .

ويود وفد بلادى أن يلفت انتباه أعضاء مجلس الأمن ، بغية أن تفهم القيمة الحقيقية لاعلان برازافيل ، الى أن الاعلان كان ، قبل كل شيء نتيجة لأول محاولة للعمل الدبلوماسي الذى قام به مجموعة من القادة السياسيين على أعلى المستويات بغية اظهار وجود وحقيقة افريقيا بالنسبة لمشكلة يحقق لقارتنا بل من واجبها ايجاد حل لها ، اليوم أكثر من أي وقت مضى .

وتحقيقا لهذا الغرض ، أن أضمن سبيل هو سبيل استخدام الوسائل السلمية ، التي تعتبر الأسس الجوهرية في صيانة السلام والأمن الدوليين . ومن وجهة نظر الكونغو ، لا يمكن للسلم والأمن أن يتحقق عن طريق اللجوء الى وسائل العنف فقط التي يمكنها تحويل أرض تشاد الى ساحة للقتال والتي لا تستفيد منها الا البلدان الأجنبية والتي لن يعاني منها الا ابناء تشاد .

ليس بوسعنا الا أن نلاحظ مدى العناية المفرطة المشيرة للشك التي يفرق بها تجار الاسلحة تشاد في حين انه لم يظهر اى بلاد من هذه البلدان أى كرم يذكر عندما أصبح الأمر يتعلق بمسألة اقتصادها وتنميتها الاجتماعية . ان هذا يساعدنا على فهم الدافع الحقيقية الكامنة وراء محاولات الاستيلاء على الاراضي في تشاد بل في افريقيا كلها .

ويود وفد بلادى بكل تواضع أن يطلب الى أعضاء هذا المجلس أن يعتبروا هذا غدا فكريأ وأن يعتبروا اعلان برازافيل اقتراحًا متواضعا تقدمه مجموعة من البلدان ، تربطها

بتشاد روابط الصداقة ، كبديل للحرب التي لا يمكن تقييم آثارها غير المتوقعة على حياة شعب وأمة .

ان جمهورية الكونغو الشعبية ، اقتناعا منها بضرورة التعايش السلمي والوئام والتفاهم بين الدول أو مجموعات الدول ، أيا كانت فلسفتها أو نظمها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، تؤيد الاحترام المتبادل وعدم التدخل ومناهضة الامبرالية . وفضلا عن ذلك ، ان معرفتنا لشعب تشاد ولمشاكله ليست معرفة نظرية وإنما هي أمر ملموس نعيشه يوميا ، ويعود الفضل في ذلك الى روابطنا التاريخية والبشرية في كل مجال ، وتشعر جمهورية الكونغو الشعبية بالفخر لأنها حاملة لواء السلم والانسجام بالنسبة لتشاد ، وكذلك بالنسبة للبلدان المجاورة الأخرى في وسط افريقيا .

ان هذه الممارسة الدائمة لسياسة حسن الجوار ، والاهتمام الدؤوب للرئيس ساسو - نفويسو ولحكومة الكونغو ، لا يمكن أن يعزى الى أية مصلحة عارضة أو أي عامل مؤقت . وهذا هو السبب في أن بلادي حاولت دائما أن تحافظ بقدرتها على العمل كعنصر توفيقي بدلا من أن تقدم تأييدها للمناورات التدخلية التي تضر باستقلال افريقيا وتخدم مصالح ألد أعداء حريتها .

ومن ثم يتضح أن بلادي تأمل ، متجاوزة أية تفسيرات ، بالتوصل الى تسوية نهائية لمشكلة تشاد عن طريق مصالحة جميع أبناء تشاد بمنأى عن أي تدخل أجنبي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الكونغو على كلماته

الرقية التي وجهها لي ولبلادى .

المتكلم التالي هو ممثل الجماهيرية العربية الليبية . أدعوه الى شغل مكانه على طاولة المجلس والى الا دلاه ببيانه .

السيد بوروين (الجماهيرية العربية الليبية) : أبداً كلمتي بأن أوجه

انتباه المجلس الى بعض الحقائق التي توضح الأمور .

لا يزال بعض أعضاء المجلس يصررون على تشويه حقيقة الوضع القائم حالياً في تشار . وقد حاول هؤلاء الأعضاء استخدام المجلس في الدعاية ضد ليبيا ، وأشار هنا الى البيانات التي أدرى بها مثلو المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة .

وحتى لا تخسيح الحقائق في خضم الحملات الدعائية ، فإن وفد بلادى يؤكد من جديد أن ما يجرى في تشار هو حرب أهلية داخلية ، كنتيجة حتمية للاستعمار الطويل الذى لحق بالقارة الأفريقية ولا تزال آثار ذلك الاستعمار تخيم بظلها على كثير من الدول الأفريقية .

ثم إن الحرب الأهلية في تشار نتيجة لسباب عقائدية ودينية وقبلية وعرقية وبتشجيع من الدول الاستعمارية . وزاد من هذا الوضع المتوى ، تمرد أحدى الفصائل التشارية البالغ عددها ١١ فصيلة ، تمرد جيش الشمال برئاسة حسين حبرى الذى تدعمه وتحافظ عليه الآن قوات فرنسية وزاعيرية وأمريكية ومرتزقة . وفي اعتقادنا ان محاولات تحويل الصراع الداخلى فى تشار الى خلاف بين الجماهيرية وتشار ليست سوى محاولات يائسة لجعل هذا المجلس منبراً للدعائية ضد الجماهيرية حيث حاول البعض استقلال المجلس لشن دعاية ضد بلادى ، وتقود هذه الحملة الولايات المتحدة الأمريكية ، أو بالآخر администраة الأمريكية المعروفة بعداؤها للشعب الليبي خاصة وللشعب العربي والأفريقي بصفة عامة .

لقد حاولت الولايات المتحدة وفرنسا - وتحاولان الان - اكتساب شرعية لعميل لهما فى تشار يدعى حسين حبرى ليحرس مصالحهما ، وعموماً هذا أمر لا يمكن أن تقبله بلادى ولا أعتقد أنه يمكن لفاليبيا أعضاء هذا المجلس الموقر أن يقللوه .

إن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية تؤكد موقفها الثابت المتمثل في ان وجود قوات استعمارية في دولة افريقية يمثل تهديداً مباشرأً ل تلك الدولة وللدول المجاورة . وانه من الافضل لهذا المجلس ان يلزم تلك الدولة بأن تسحب وترك الشعب التشارى يحل مشاكله بنفسه أو عن طريق مبارارات منظمة الوحدة الأفريقية .

ذكر السيد المحترم ممثل الولايات المتحدة افتراطات كثيرة ضد ليبيا ، ونود أن نشير فقط إلى أن إدارته هي التي تستعرض القوة في أرجاء مختلفة من العالم في الوقت الحاضر ، وتهدد الشعوب من أمريكا اللاتينية إلى جنوب شرق آسيا إلى الشرق الأوسط إلى إفريقيا ، وفي كل مكان .

تكلم ممثل الولايات المتحدة ، أو نبه مجلس الأمن ، ونسبي ان الولايات المتحدة نفسها مارست حق النقض أكثر من ثلاثين مرة ضد مصالح الشعوب ، وليس بعيد أنها كانت الدولة الوحيدة التي أيدت عدم الشرعية وأيدت التوسيع ، وأيدت استعمال القوة في حيازة الأرضي ، وأيدت قتل الشعب الفلسطيني عندما مارست حق النقض ضد مشروع قرار في هذا الخصوص .

ليس بمستغرب من زعماء الاستعمار القديم أن يهربوا إلى شن هجوم على دولة ترغب في التحرر من جميع أنواع الضغوط ، وأن يهربوا إلى خلق علماً ذكرهم مثل الولايات المتحدة ، وأنهم يحاولون الآن حماية عملائهم حبرى ضد رغبة شعب تشارد .

ان الولايات المتحدة ، وغيرها من الدول الاستعمارية ، لا يهمها مصلحة شعب تشارد أو مصلحة الشعب الإفريقي أو مصلحة الشعب الفلسطيني والعربي . لقد ذكر السيد رئيس الولايات المتحدة ان تشارد تقع في منطقة النفوذ الفرنسي ، أي ان العالم متقسم الى مناطق نفوذ .

لقد كان مثل الإدارة الأمريكية صادقاً عندما قال ان بلاده لا تحتاج إلى الأمم المتحدة . والحقيقة ان الإدارة الأمريكية تحاول مع المنظمات الصهيونية القضاء على هذه المنظمة حتى تتساح لها الفرصة دون رقيب من ممارسة عضلاتها واستعراض قواتها وامكانياتها لا خضاع العالم للاحتكارات الأمريكية .

يتكلم البعض عن العباري والثبات على العباري ، وفي رأينا ان هناك سياسة ذات عدة وجوه . لم نسمع من ابطال الاستعمار أية كلمة أو اشارة عندما ناقش المجلس التدخلات والتهديدات والإعمال العدوانية التي تمارسها الإدارة الأمريكية ضد الجماهيرية أو ضد نيكاراغوا . كنا نأمل لو استطاع هؤلاء المعنيون بالسلام وبالعبادي أن يشيروا إلى استعراض القوة واستعمالها والتهديد بها من قبل الإدارة الأمريكية ضد شعب عربي يحاول أن يعيش في سلام ، وأن يمارس

٤١ / س . ح / ج . ٤

٤٣ - ٤٥

(السيد بوروين ، الجماهيرية
العربية الليبية)

سياسة غير منحازة ، وان يقول رأيه بصرامة ضد السياسة الامريكية غير الاخلاقية وغير العادلة بالنسبة للشعب الفلسطيني والشعب الافريقي في جنوب افريقيا وناميبيا وشعوب امريكا الوسطى .

S/PV.2469
43-45

ان الجماهيرية العربية الليبية ترحب في السلام والازدهار لشعب تشار ، لأن الوضع في تشار له آثار على الدول المجاورة ، وأى تدهور في تشار أو في غير تشار من الدول المجاورة خاصة لليبيا ، يمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أمن الدول المجاورة ، فهذا تتأثر بما يجري . عليه ، فإن الجماهيرية تأمل وترجو أن يتمكن الشعب التشاري من التوصل إلى مصالحة وطنية وأن يكون حكومة أو أن يشجع ويحافظ على حكومة الاتحاد الوطني التي جاءت وفقاً لاتفاقية لا غوس ، ولم تأت عن طريق القوة ، وباركها منظمة الوحدة الأفريقية ، وتحظى بتأييد غالبية الشعب التشاري ، كما تأمل أن يتمكن الأشقاء التشاريون من المحافظة على بلد هم وأن يقوسوا باجلاء القوات الفرنسية والزائرية من بلادهم ، وإن الجماهيرية مستعدة للتعاون مع شقيقاتها الدول الأفريقية ، ومع الأشقاء الأطراف التشارية المتصارعة – اذا أرادوا – للمساهمة في أية مباررات كما ساهمت في الماضي ، لا يجاد حل لهذه الحرب الأهلية المؤلمة والتوصيل إلى مصالحة وطنية .

ان الجماهيرية تؤيد مباررات منظمة الوحدة الأفريقية ، وتعتقد أن الحل الصحيح هو ترك الموضوع لمنظمة الوحدة الأفريقية وقد أجرى رئيس تلك المنظمة ويجري اتصالات في هذا الخصوص ، وصدرت عدة بيانات تدعوا إلى وضع حد للمأساة التشارية وايجاد مصالحة وطنية في ذلك البلد .

ان الجماهيرية ترى أن يؤخذ الوضع الداخلي في تشار كمبرر تستعمله الولايات المتحدة وغيرها من الدول الاستعمارية للتدخل في شؤون الجماهيرية أو في غيرها من البلدان المجاورة . وذلك استعداداً لشن حملات ضد الشعب الليبي .

وأخيراً ، اعتقاد أن الحل الصحيح هو الرجوع إلى اتفاق لا غوس ، واحتضان حكومة الاتحاد الوطني ، وترك الشعب التشاري يقرر مصيره بنفسه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : باعتبارى رئيساً لمجلس الأمن ، أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى البيان الذى أدرى به الآن مندوب الجماهيرية العربية الليبية . فقد تحدث باستعلاءً مرة أخرى عن سلطات المجلس واستهان بها . إننا نجتمع هنا لنسمع الس شكوى مشروعة قدّمتها حكومة تشار ، وهي حكومة اعترف المجلس بشرعيتها في بيانه في

٦ نيسان / ابريل العاشر ، ولا داعي لذكره ثانية . كما اعترفت بها أيضاً غالبية الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية ، بل اعترفت بها المنظمة ذاتها .
المتكلّم التالي هو ممثل تشار ، الذي أعطيه الكلمة .

السيد كوروم أحمد (تشار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لن أسمح لنفسي

بأن أنزل إلى مستوى ممثل القذافي لا رد على كلامه الذي يتسم بالجنون . وأفضل أن أحافظ على المستوى الصحيح لهذه المناقشة ، وسوف أتحدث عن المسألة التي تتسم بأهميتها الخاصة بالنسبة لـ تشار .

أنا أشعر بمزيد من الأسف وخيبة الأمل العميقه لمجلسنا ومنظمتنا ، عندما أواجهه هذا المحفل الموقر للمرة الثانية باسم وفد بلادى .

وبارئ ذي بدء ، اسمحوا لي أن أعرب عن شكرنا القلبي الحار وامتناننا لجميع أعضاء المجلس ولجميع ممثلي البلدان الصديقة ، أعضاء منظمتنا ، الذين تكلموا أثناً ثمانين تشار ، المناقشة الخاصة بالمسألة المطروحة على المجلس ، مؤيدین تأيیداً كاملاً قضية تشار العادلة .

إن النص الذي عرض عليكم لاعتماده ، هو نص اجرائي بحت ، ويشغل في نظرنا الحد الأدنى الذي يمكن أن ننتظره من هذا المجلس الموقر .

وسوف يذكر أنه أثناً ثمانين مناقشة المسألة المطروحة على المجلس ، تقدّم وفد بلادى بالدليل الدامغ على عدم ليبية السافر ضد تشار وشعبها الشهيد . وسوف يذكر أيضاً أنه أثناً ثمانين هذه المناقشة ، وهي مناقشة مؤلمة للغاية لوفد بلادى ، قدّمنا للمجلس الواقع المتعلقة بالموقف ، والدليل الدامغ على هذا العدوان الوحشي ، ونددنا بمارسات من نوع امبريالي جديد تظهر حالياً في إفريقيا . وأعطيينا الدليل على أعمال نسم الارامي والتدخل من قبل ليبية العقيد القذافي ، مما يشكل تهديداً ليس على السلم والاستقرار والأمن لبلد صغير مسالم مثل تشار ، بل أيضاً على سلم واستقرار وأمن معظم بلدان المنطقة .

ان ليبيا العقيد القذافي ، بغية تحقيق أهدافها وتنفيذ خططها الجهنمية القدرة ، أقامت بموافقة وتعاونه وتشجيع عضو دائم في مجلس الأمن هو الاتحاد السوفياتي ترسانة عسكرية بحجم غير عادي لتحتل اليوم ، كما احتلت منطقة أوزو بالأمس ، النصف الشمالي لبلادنا ، متحدية لمبادئ^{*} القانون الدولي وجميع مبادئ^{*} ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية . ومرة أخرى تستخدم ليبيا أكثر الأسلحة تطورا ضد بلد حاجته إلى الخبز تزيد عن حاجته إلى السلاح . واكرر أن هذه الأسلحة سوفياتية الصنع أساسا . ان العقيد القذافي يقوم بوزع جماعات جيشه الإسلامي ضد السكان المدنيين الأبراء العزل من السلاح . ان الدليل الكافي على هذه السياسة البربرية قد تأكّد للمجلس .

وفي هذا السياق قدم وفد تشارد ، اذ يريد الحفاظ على روح مبادئ^{*} حركة عدم الانحياز التي تنتمي إليها تشارد ولبيبا ، مشروع قرار بشأن مشكلته إلى مجموعة البلدان الثمانية في حركتنا الأعضاء^{*} في المجلس . وتذكرون ان وفد تشارد ، حتى يسع لهذه المجموعة بالتوصل إلى نص يحظى بتوافق الآراء بما يؤكد تضامن ووحدة حركة عدم الانحياز ، قدم تنازلات هائلة . وعلى الرغم من استعداد وفدنا فإنه نظراً للافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب ليبيبا الذي تجلّى دائماً في مجموعة عدم الانحياز ، لم تتمكن تلك المجموعة للأسف – مما يشير لدينا شعوراً كبيراً بخيبة الأمل – من التوصل إلى نص توافقي طبقاً لمبادئ^{*} ذات الصلة لحركتنا .

وبصراحة ، إننا لم نكن نتوقع هذه النتائج المخيبة للأمال ، اذ أن الدول الصغيرة ، ومن بينها تشارد ، كان لها دائماً ايمان عميق بمبادئ^{*} عدم الانحياز وبالمبادئ^{*} الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية .

إننا نعتقد ان البلد الذي يقع فريسة للعدوان ، كما هو الحال بالنسبة لتشارد ، يحق له أن يلجأ إلى مجلس الأمن الذي مهمته الأساسية هي الحفاظ على السلم والأمن في العالم . ان جميع أعضاء المجلس ، وبخاصة الأعضاء^{*} في حركة عدم الانحياز ، عليهم أن يلعبوا دوراً هاماً في هذا المضمار اذ أن هذا النزاع يقع بين بلدان من أعضاء^{*} حركة عدم الانحياز .

ولا شك في أن هذا هو تهرب خطير من المسؤولية من جانب أعضاء عدم الانحياز في مجلس الأمن . وانها لسابقة خطيرة هامة ليس فحسب بالنسبة لمستقبل حركة عدم الانحياز ، التي تعهدت المجموعة بالدفاع عنها بشكل محدد في إطار الأمم المتحدة ، بل أيضاً بالنسبة لمستقبل مجلس الأمن ؛ ونذكر بأن رسالته الرئيسية هي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

ان بعض الدول الأعضاء في المجلس ، وبصفة خاصة الدول التي تنتمي إلى حركة عدم الانحياز ، ت يريد أن تحال هذه القضية الخطيرة بكل بساطة إلى منظمة الوحدة الأفريقية . ونحن ، من حيث المبدأ ، نافق على هذا الإجراء ولكن تلك المجموعة أرادت أن تتحدث باسم المعتمدي الليبي . ونحن نذكر أن تشارد عرضت النزاع بينها وبين ليبيا على منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمر قمتها الرابع عشر في ليبريفيل في سنة ١٩٧٧ . ولكن كما هو الحال دائماً ، وبيده وأنها ت يريد أن تفرض القانون الذي يروم لها في منظمة الوحدة الأفريقية ، أعادت أعمال اللجنة المخصصة المعنية بالنزاع بين تشارد ولبيبا . ولهذا السبب وازع احتلال جزء من أراضي بلادى واستفحال العدوان الليبي ، لجأ تشارد إلى مجلس الأمن حتى يجر Libya العقيد القذافي على الاستماع إلى صوت العقل وذلك باعتماده النص الملائم .

ان مشروع القرار الذي قدّمه وفدى إلى مجموعة عدم الانحياز والنص الاجرامي البحث الذي قدّمه رئيس مجلس الأمن يشددان بوضوح على الدور الهام الذي يتتعين على منظمة الوحدة الأفريقية أن تلعبه بحثاً عن حل سلمي لهذه المشكلة المؤلمة . لذلك فإنه من الصعب علينا أن نفهم كيف يصرّ عدد من أعضاء المجلس على الحاجة إلى احالة هذه المسألة ببساطة إلى منظمة الوحدة الأفريقية ، وهم بهذا إنما يستجيبون لمطلب ليبيا ، البلد المعتمدي الذي ينبغي للمجلس أن يدينه دون أي تردد .

هل نفهم من ذلك أن القوة يمكن أن تعلو على القانون وان القوة تفرض الحق ؟ والا كيف نفسر أن تشارد ، وهو بلد صغير فقير ليس لديه من وسائل الضغط إلا قضيته العادلة ، لم ينجح في قضيته أمام Libya الثورية الصلفة التي عداها البربرى واضح كل الوضوح ومؤكد ؟ هل نحن نواجه ظهور مطالب مجموعة صغيرة من البلدان النامية التي

تعتبر أن بلدان عدم الانحياز حليف طبيعي مفترض للاتحاد السوفيatici والتي وضعت ، منذ البداية ، هذه الحرب العدوانية الليبية ضد بلدى في سياق الصراع بين الشرق والغرب ؟ اذا كان الأمر كذلك ، اسماحوا لي أن أذكر المجلس بأننا نواجه حقبة جديدة محفوفة بالمخاطر المجهولة . واسماحوا لي أيضاً أن أذكر بلدان عدم الانحياز بأن وزراء خارجية دولهم أصدروا نداء في ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ لجميع الأعضاء في حركة عدم الانحياز بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لتشاد .

في نفس هذه اللحظة اذ أتحدث أمام هذه الهيئة فان ليبيا القذافي تعزز جهازها العسكري وهناك عشرات من الطائرات المقاتلة السوفياتية تتتخذ مكانها على أراضي تشاراد وهناك أكثر من ستة آلاف ليبي في شمال البلاد . والحالة جد خطيرة .

ان هذا يعني انه ب الرغم الشلل المؤقت الذى أصاب مجلس الأمن من لازال نؤمن بدوره الذى يحتم عليه اتخاذ الاجراءات الملائمة حتى يعود السلام الى تشاراد وبالتالي الى المنطقة . لذلك فان وفد بلادى يعتبر ان الموضوع لا يزال مفتوحاً . ان تشاراد يحتفظ بحقه في العودة الى المجلس في أى وقت .

وختاماً ، سيدى الرئيس ، أود أن أعرب لكم ولرئيس مجموعة عدم الانحياز ، سفير توغو ، عن خالص الشكر للجهود الحميدa المكثفة التي بذلها كل منكم بغية التوصل الى نص توفيقى يأخذ فى الاعتبار الحالة الخطيرة السائدة فى تشاراد . ولكن مع الأسف لم تكلل تلك الجهود بالنجاح بيد أنها أسممت ، في رأينا ، في توضيح موقف الجميع ازاً هذه المشكلة المؤلمة التي تواجه بلادى . وأعتقد أن هذه السابقة سوف تكون درساً لجميع البلدان الصغيرة التي قد تقع فريسة لعدوان دولة قوية متغطرسة مثل ليبيا .

وفي الختام ، أود أن أتقدم بـ ملاحظة مقتضبة ردًا على البيان الذي قدّمه ممثل الكونغو لـ تـ وـهـ . إن الإعلان الذي اعتمد في برازيل قد عالج موضوع عدم تدخل الدول المجاورة لـ تـ شـارـ . وـاـنـيـ أـشـعـرـ بـالـدـهـشـةـ لـأـنـ مـمـثـلـ الـكـوـنـغـوـ لمـ يـذـكـرـ هـذـهـ الفـقـرـةـ فـيـ بـيـانـهـ ، ولـذـلـكـ آـمـلـ أـنـ يـجـرـىـ تـسـحـيـجـ لـلـبـيـانـ الـذـيـ أـلـقـاهـ مـنـذـ قـلـيلـ كـيـ يـأـخـذـ المـجـلـسـ عـلـمـ بـهـ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أـشـكـرـ وزـيـرـ الدـلـةـ لـلـشـؤـونـ الـخـارـجـيـةـ وـالـتـعاـونـ فـيـ تـشـارـ عـلـىـ الـكـلـمـاتـ الرـقـيقـةـ الـتـيـ وجـهـهـاـ لـيـ .
أـوـدـ آـنـ أـتـكـلـمـ بـصـفـتـيـ مـمـثـلـ لـفـرـنـسـاـ .

لن أعود مرة أخرى إلى جوهر المناقشة ، أـيـ الـوضـعـ الذـيـ أـرـىـ بـحـكـوـمـةـ تـشـارـ السـيـ تـقـديـمـ شـكـوـيـ خـدـمـ الـفـزوـ الـلـيـبيـ إـلـىـ هـذـاـ المـجـلـسـ . إنـ الـحـالـةـ هـذـاـ أـمـبـحـتـ الـآنـ مـعـرـوفـةـ لـدـيـ الـجـمـيعـ ، وـمـوـقـفـ فـرـنـسـاـ ، الـذـيـ شـرـحـتـهـ فـيـ بـيـانـهـ الذـيـ أـلـقـيـتـهـ بـتـارـيخـ ٢ـ٦ـ آـبـ/أـغـسـطـسـ ، قـدـ شـرـحـهـ بـطـرـيـقـةـ كـامـلـةـ وـواـضـحـةـ رـئـيـسـ جـمـ جـمــيـرـيـةـ فـرـنـسـاـ بـتـارـيخـ ٢ـ٦ـ آـبـ/أـغـسـطـسـ .

ولـكـنـيـ أـوـدـ فـقـطـ أـنـ ذـكـرـ ، فـيـ هـذـهـ الـمـرـحـلـةـ مـنـ مـنـاقـشـتـنـاـ وـفـيـ خـوـءـ الـمـشـاـورـاتـ الـسـتـيـ أـجـرـيـتـهـاـ فـيـ الـأـيـامـ الـأـخـيـرـةـ ، بـمـوـقـفـ بـلـادـىـ اـرـاءـ دـورـ كلـ منـ مـنـظـمـةـ الـوـحدـةـ الـأـفـرـيقـيـةـ وـالـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ .

إنـ فـرـنـسـاـ تـعـلـقـ أـهـمـيـةـ كـبـرـىـ عـلـىـ دـوـرـ الـمـنـظـمـاتـ الـأـقـلـيمـيـةـ . وـهـيـ تـقـدـمـ ، بـشـكـلـ خـاصـ ، دـعـاـ مـسـتـمـرـاـ لـمـنـظـمـةـ الـوـحدـةـ الـأـفـرـيقـيـةـ ، الـتـيـ تـعـتـبـرـهـاـ فـرـنـسـاـ الـأـطـارـ الذـيـ لـاـ بـدـيلـ لـهـ لـلـحلـ الـمـنـازـعـاتـ الـأـفـرـيقـيـةـ .

وـهـذـاـ يـصـدـقـ بـصـفـةـ خـاصـةـ عـلـىـ النـزـاعـ فـيـ تـشـارـ ، الـذـيـ بـصـدـرـهـ تـؤـيـدـ حـكـوـمـةـ فـرـنـسـاـ تـأـيـيدـاـ تـاماـ جـهـودـ هـذـهـ الـمـنـظـمـةـ . وـبـالـإـنـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ ، تـوـجـدـ الـيـوـمـ بـحـثـةـ مـنـ مـنـظـمـةـ الـوـحدـةـ الـأـفـرـيقـيـةـ فـيـ بـارـيـسـ حـيـثـ تـجـتـمـعـ بـأـعـلـىـ السـلـالـاتـ .

وـلـذـلـكـ ، أـخـذـيـنـ فـيـ الـاعـتـبـارـ الـمـبـارـرـةـ الـتـيـ تـقـومـ الـمـنـظـمـةـ الـأـقـلـيمـيـةـ بـتـحـسـيـرـهـاـ ، نـحنـ نـوـافـقـ فـيـ هـذـهـ الـحـالـةـ عـلـىـ أـنـ يـمـتـنـعـ مـجـلـسـ الـأـمـنـ ، دـوـنـ الـخـلـالـ بـأـيـ شـكـلـ مـنـ الـأـسـكـالـ بـالـغـيـرـالـاـعـ بـمـسـؤـلـيـاتـهـ فـيـ هـذـاـ الـمـوـضـوعـ ، عـنـ اـتـخـازـ أـيـ مـوـقـفـ الـيـوـمـ .

أستانف الآن منها مي بصفتي رئيسا للمجلس .
لا يوجد هناك متكلمون آخرون على قائمة هذه الجلسة . وسوف يحدد موعد جلسة مجلس الأمن التالية ، التي سيواصل فيها المجلس نظره في المسألة المطروحة على جدول أعماله لهذا اليوم ، بعد اجراء مشاورات مع أعضاء المجلس .

رفعت الجلسة الساعة ٤٥ / ١٣